المرصد
عين على الأحداث
نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية
العدد: 180
36 صفحة
الخميس 26 اغسطس 2021

الإعلام في دول المغرب العربي..
الواقع والتحديات

بن عامر: ليست هناك آفاق للتعاون ما بين المؤسسات الإعلامية والصحفية المغاربية

الإعلام الرقمي في المغرب العربي يواكب الرقمنة العالمية ولكن؟

الاشراف: عبدالباسط غبارة ـ الاخراج: عبد الحميد الدبار

الافتتاحية

واقع الإعلام في دول المغرب العربي

مجلة «المرصد»

يحضى الإعلام بدور هام فى المجتمع كونه يعمل على مده بالمعلومات والحقائق،ومساعدة المواطن على الوقوف على كل المستجدات والأحداث. ولا يمكن الحديث عن إعلام حقيقي دون الحرية التي تمثل أهمية قصوى للاعلاميين لأداء مهامهم بسلاسة ومهنية ومصداقية وموضوعية وهو ما يجعل الأعلام وسيلة لتنمية المجتمع وتطويره نحو الأفضل.

بالرغم من التطورات التي شهدها الا أن القطاع مازال يعيش حالة من الارتباك والجمود مع استمرار غياب مساحة حرية التعبير القادرة على انعاشه واطلاقه نحو مزيد التطور خاصة في ظل استمرار الرغبة القوية للسلطة لفرض وصايتها على هذا القطاع الحيوي باعتباره منافسا لها في صناعة جزء من الرأي العام.

واقع الاعلام المغاربي الصعب تبرزه تقارير المنظمات المعنية بمراقبة حرية الصحافة في العالم،ففي تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» حول حرية الصحافة لعام 2021،والذي صنفت فيه منطقة المغرب العربي ضمن مناطق العالم التي تشهد فيها حرية التعبير تضييقا حقيقيا وأوضاعا صعبة.وفي التقرير تراجعت تونس الى المركز 73 بعد أن كان تحتل المرتبة 72 السنة الماضية،فيما احتلت موريتانيا المركز 94، وجاء المغرب في المركز 136 متراجعا بثلاث نقاط عن السنة الماضية واحتلت الجزائر المركز 146 وهي المرتبة نفسها التي كانت فيها السنة الماضية، بينما جاءت ليبيا في المرتبة 165.

وتؤكد هذه النتائج محنة الصحافة في دول المغرب العربي في ظل استمرار الصعوبات التي تواجها حرية التعبير وهو ما أكدته نائبة نقيب الصحفيين التونسيين أميرة محمد في تصريح لإذاعة «شمس أف أم» المحلية في أبريل الماضي حيث اعتبرت أميرة محمد تراجع تونس في الترتيب مؤشرا خطيرا ودليلا على أن حرية التعبير مهددة، مشددة على أن جل المعايير لم يتم احترامها.

وتابعت نائبة نقيب الصحفيين التونسيين،أن هناك سعي من الحكومة والأحزاب الداعمة لها ومن مختلف السلطات للسيطرة على الإعلام وتوجيهه.وتحدثت عن التنسيق لإيجاد آلية عمل مشترك لمناصرة دعم قضايا حرية الصحافة في بلدان المغرب العربي.

> في تقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» حول حرية الصحافة لعام 2021،والذي صنفت فيه منطقة المغرب العربي ضمن مناطق العالم التي تشهد فيها حرية التعبير تضييقا حقيقيا وأوضاعا صعبة.

من جهة أخرى،زادت التحديات التي تواجهها الصحافة الورقية في المغرب العربي على غرار بقية دول العالم، إذ غدت الأخيرة تشهد تراجعا كبيرا ونهاية مأساوية لأسباب متعددة يعود الجزء الأكبر منها للثورة التكنولوجية مع إنتشار الإنترنت والهواتف الذكية التي قدّمت خدمة كبيرة للصحافة الإلكترونية والمواقع الإخبارية، والإذاعات والقنوات التلفزيونية أيضًا، وكذلك مواقع التواصل الاجتماعي وصحافة المواطن.

وتراجعت الصحافة المكتوبة بشكل كبير ينذر بقرب نهايتها،ففي المغرب سجلت الصحف الورقية ما بين عامي 2018 و2020،توقف زهاء 58 في المئة منها، حسب تقرير لوزارة الثقافة/ قطاع الاتصال،فيما تراجع عدد الصحف التونسية من 255 سنة 2010 إلى 50 سنة 2020، بسبب الأزمات المالية الخانقة التي دفعت الكثير من الصحف إلى غلق أبوابها.

وفاقمت جائحة «كورونا» الأزمة التي كان يعرفها قطاع الصحافة على الصعيد الدولي والمغاربي، فعمّقت من متاعب الصحف التي فقدت جزءاً مهماً من عائداتها المالية، وعجزت بعضها عن تسديد أجور العاملين فيها.ويرى البعض أن تجاوز الأزمة سيكون عسيراً، خاصة مع تضرر المقرة الشرائية للمواطن وتغير عادة القراءة وتواصل المخاوف الصحية جراء انتقال العدوى.

لا شك أن الإعلام المغاربي مازال في دائرة الأزمات مع استمرار العراقيل والمكبلات التي تقف عائقا أمام تطوره، سواء من خلال هيمنة السلطة السياسية عليه أو بهيمنة منظومة اقتصاد الإعلام أو بظهور أساليب التواصل الافتراضية الجديدة التي زادت من تعقيد المشهد وصعوبة تحليله.وتؤثر أزمة الاعلام بشكل كبير على تطور المجتمع وهو ما يؤكد ضرورة الذهاب نحو اصلاح القطاع وتحسينه.

وفي فبراير من هذا العام،أعلنت مجموعة من الصحافيين من مختلف المؤسسات الإعلامية التقليدية والرقمية في دول المغرب العربي عن تأسيس أول اتحاد مغاربي للصحافيين للعمل على تحسين ظروف العمل والارتقاء بمهنة الصحافة.وقال نقيب

زادت التحديات التي تواجهها الصحافة الورقية في المغرب العربي على غرار بقية دول العالم، إذ غدت الأخيرة تشهد تراجعا كبيرا ونهاية مأساوية لأسباب متعددة.

الصحفيين المغاربيين محمد ولد سالم ولد الداه، في تصريح لوكالة أنباء الشرق الأوسط، إن الاتحاد أسسه ممثلو أكثر من 100 مؤسسة في الدول العربية الخمس.

وقال المؤسسون في بيان مشترك إن الاتحاد سيشكّل إطارا مهنيا يعمل بالتشاور والحوار المفتوح والبنّاء على حصر انشغالات الصحافيين في المنطقة المغاربية، ويسعى إلى تحقيق تطلّعاتهم وتعزيز الصلات بينهم والمساهمة في تعزيز قدراتهم المهنية والتنظيمية. ومن ضمن أهداف الاتحاد تطوير مهنة الصحافة وجعلها أداة فاعلة في خدمة القضايا المصيرية المشتركة لشعوب المنطقة المغاربية، في جوّ من الحوار البناء الذي يكرّس قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

ومن شأن هذا الاتحاد أن يساهم في التعاون والمشاركة بين الصحافيين في وسائل إعلام الدول المشاركة به، وتخفيف حدة التوترات والمناوشات بين وسائل الإعلام وتعزيز الاحترام المتبادل.ويؤكد مراقبون أن على الاتحاد أن ينظم مهنة الصحافة على أسس المهنية والاستقلالية،وحماية حقوق العاملين في القطاع،بما يضمن توفير صحافة حرّة ونزيهة ذات مصداقية وجودة تحترم الأخلاقيات وتساهم في تطوير المجتمع.

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد اعتمدت خلال عام 1993 يوم الثالث من شهر مايو من كل عام للاحتفاء بـ «اليوم العالمي لحرية الصحافة» والذي يوافق ذكرى «إعلان ويندهوك التاريخي في ناميبيا»، وذلك إثر توصية منظمة اليونسكو في دورتها الـ 26 خلال عام 1991، وتهدف المناسبة إلى تعزيز حق الشعوب في حرية الرأي والتعبير والتي تعد أساسية لتحقيق الديمقراطية والشفافية والمساءلة وسيادة القانون، ويعد هذا اليوم مناسبة لحث الحكومات على ضرورة احترام التزامها بحرية الصحافة والتركيز على قضيتي تعزيز حرية الصحافة وأخلاقيات المهنة في مختلف وسائل الإعلام.

من ضمن أهداف الاتحاد تطوير مهنة الصحافة وجعلها أداة فاعلة في خدمة القضايا المصيرية المشتركة لشعوب المنطقة المغاربية، في جوّ من الحوار البناء الذي يكرّس قيم الحرية والعدالة والديمقراطية.

الإعلام المغاربي بعد 2011..

مازالت الصورة قاتمة

الإعلام المغاربي مازال بعيدا عن كونه سلطة تعديلية موجهة وناقدة لما هو سائد، وخاضع دائما لخيارات إما سياسية ممثلة أساسا في الأنظمة السائدة الباحثة عادة عن الدعاية، أو مالية يمكن عبرها شراء الكثير من الأصوات لغايات خاصة، وهذا ما يجعله إعلاما تقليديا متأخرا كثيرا عمّا هو موجود في الأنظمة والدول المتقدّمة.

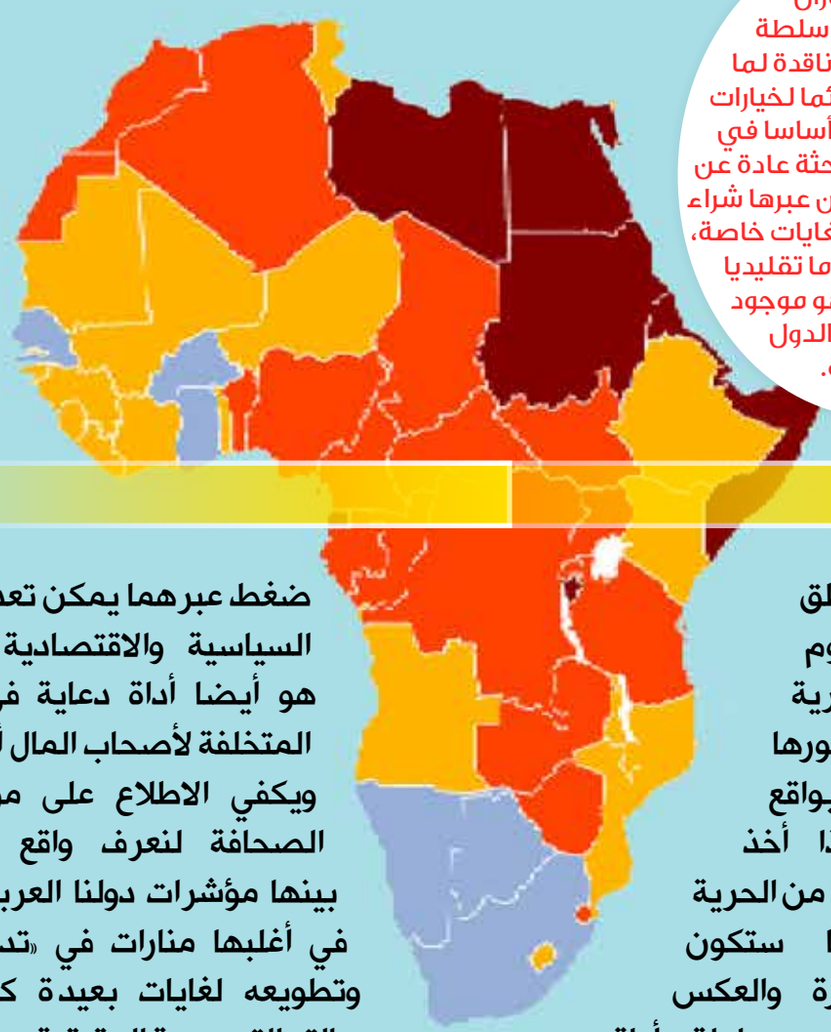

شريف الزيتوني

هناك منطق سائد اليوم يقول إن حرية الشعوب وتطورها يقاسان حتما بواقع الإعلام فيها. إذا أخذ الإعلام مجالا كبيرا من الحرية فالمجتمعات آليا ستكون مجتمعات متطوّرة والعكس صحيح. فالإعلام هو سلطة وأداة ضغط عبرهما يمكن تعديل المسارات السياسية والاقتصادية للدول، كما هو أيضا أداة دعاية في المجتمعات المتخلفة لأصحاب المال أو السلطة.

ويكفي الاطلاع على مؤشرات حرية الصحافة لنعرف واقع الدول، ومن بينها مؤشرات دولنا العربية التي تعتبر في أغلبها منارات في «تدجين» الإعلام وتطويعه لغايات بعيدة كل البعد عن رسالته التوجيهية الحقيقية.

وبالحديث عن المنطقة العربية لا يمكن فصل المغرب العربي باعتباره كيانا مركزيا وله ثقل سياسي وديمغرافي هام، وباعتباره أيضا جزءا من إقليم مازالت مسألة الحريات فيه متعثرة، رغم بعض الاجتهادات والتحولات التي فرضتها الظروف العالمية وضغوطات المنظمات الحقوقية الدولية، التي يبقى لها، رغم المؤاخذات الكثيرة عليها، دور في منح هوامش عمل تعود بالنفع على حالة الإعلام في المنطقة.

بالنسبة إلى المغرب العربي، لا يمكن واقعا أن نضع تقييما شاملا لحالة الإعلام فيه لاعتبارات مختلفة. والصورة فيه مازالت قاتمة؛ الظروف السياسة لكل بلد تجعل التقييم منفردا غير منطقي، لأن تصنيفات المنظمات الدولية لا تعترف بالمنطقة المغاربية ككيان موحد وتفصل كل دولة على حدة. لكن في العموم تحولات العام 2011، في المنطقة العربية ومنها الدول المغاربية قربت الوضعية حتى في الدول التي لم تعرف تغييرا سياسيا لكنها وجدت نفسها أمام حتمية التعديل الداخلي في علاقة بالإعلام عبر إعطائه هامشا من الحرية لم يكن موجودا، لكن رغم ذلك مازلت بعض التصنيفات تضعه في مراتب متأخرة سواء في مسألة الحريات أو في المحتوى الذي يبقى ضعيفا وربما حتى مبتذلا لا يرقى لكونه رسالة توجيهية مؤثرة في المجتمعات.

بالعودة إلى مؤشر حرية الصحافة للعام 2020، سنحتاج

> الإعلام هو سلطة وأداة ضغط عبرهما يمكن تعديل المسارات السياسية والاقتصادية للدول، كما هو أيضا أداة دعاية في المجتمعات المتخلفة لأصحاب المال أو السلطة، ويكفي الاطلاع على مؤشرات حرية الصحافة لنعرف واقع الدول، ومن بينها مؤشرات دولنا العربية التي تعتبر في أغلبها منارات في «تدجين» الإعلام وتطويعه لغايات بعيدة كل البعد عن رسالته التوجيهية الحقيقية.

وقتا لنصل إلى دولة مغاربية في سلم ترتيب الدول، حيث نجد تونس في المرتبة 73 خلف عدد كبير من الدول الإفريقية والآسيوية ذات التجارب المماثلة. وعلى الرغم من أن تونس تتصدّر الترتيب عربيا ومغاربيا، إلا أن وجودها في تلك المرتبة يؤكّد أن الوضعية ليست مثالية، رغم أن الحريات فيها بلغت درجات محترمة جدا، بفضل الكم الكبير من القوانين الممنوحة للإعلام. فالعمل الصحفي في البلاد مازالت أمامه مطبات كثيرة سواء في تعامل السلطة من خلال التضييقات الأمنية في العمل، أو حتى في تضييقات الشارع والاعتداءات المتكررة التي يتعرّض لها الصحفيون، لأن بعض المواطنين متقبلون لفكرة أن الإعلام يستهدف أطرفا مقربة له اجتماعيا أو سياسيا، بغض النظر عن هوية تلك الأطراف.

هناك إشكال آخر في واقع الإعلام في تونس، هو تقليدية الإعلام العمومي الذي مازال يعمل بشكل تقليدي أشبه بالإدارة وهذا جعله متأخرا حتى في مستوى المتابعة مقارنة بالإعلام الخاص الذي لا يبحث على الالتزام بقدر البحث عن الإثارة واستقطاب الجمهور بأي شكل من الأشكال. وبالحديث عن الإعلام الخاص تطرح مشكلة كبيرة تتعلق بسيطرة المال على أغلب المؤسسات، ما يجعلها رهينة لكل ابتزاز سياسي أو أن خطوطها التحريرية تخرج عن رسالتها الإعلامية نحو الابتذال والفضائحية بهدف كسب أكبر عدد من المشاهدين الذي يمنحها امتيازات الاستشهار، وهذا

> بالحديث عن المنطقة العربية لا يمكن فصل المغرب العربي باعتباره كيانا مركزيا وله ثقل سياسي وديمغرافي هام، وباعتباره أيضا جزءا من إقليم مازالت مسألة الحريات فيه متعثرة، رغم بعض الاجتهادات والتحولات التي فرضتها الظروف العالمية وضغوطات المنظمات الحقوقية الدولية، التي يبقى لها، رغم المؤاخذات الكثيرة عليها، لها دور في منح هوامش عمل تعود بالنفع على حالة الإعلام في المنطقة.

الأمر تنبه له دائما الهيئات الرقابية في البلاد.

بعد تونس، تأتي موريتانيا في المرتبة 94، والصحافة فيها ليست في وضعية جيّدة، حيث يعيش الصحفيون تضييقات مستمرّة تصل حد الاعتقالات عندما يتطرقون إلى الوضع السياسي أو ينتقدون الأداء الحكومي. ففي تقرير لـ«مراسلين بلا حدود» ضمن مؤشر 2020 لحرية الصحافة، ذكر أن العديد من الصحفيين يعملون دون عقود ولا يتقاضون رواتبهم بانتظام، مما يجعلهم عرضة لما يُصطلح عليه بـ«صحافة اليومي»، أي كتابة مقالات أو إنجاز تقارير صحفية مقابل تقاضي مبلغ مالي معين. كما أن الصحفيون يعيشون دائما تحت الرقابة الذاتية التي تكبّل أي إمكانية لتطوير قدراتهم، حيث غالبا ما يتم تهديد أي صحفي أو كاتب يتحدّث عن مواضيع المرأة والدين والفساد والجيش والعبودية.

في المغرب هناك أيضا إشكاليات في واقع الصحافة، حيث تنتقد أغلب التقارير الدولية تعامل السلطات مع الإعلاميين، وهو تعامل في الكثير من الأحيان ينتهي بالمحاكم والسجون وهذا فيها تعارض كبير مع مبدأ أساسي وهو الحرية، خاصة أن المغرب من الدول التي تعتبر أفضل في مستوى الممارسة أو النشاط السياسيْن، وفيها الكثير من الكفاءات في مستوى الصحافة المكتوبة تجعلها رائدة في المجال الإعلامي.

الجزائر أيضا مازالت تتحسس طريق التحرر في الإعلام، عبر سن قوانين جديدة صيغت بعد الحراك الشعبي الذي غيّب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة عن الواجهة، لكن هذه القوانين غالبا ما تسقط

> بالعودة إلى مؤشر حرية الصحافة للعام 2020، سنحتاج وقتا لنصل إلى دولة مغاربية في سلم ترتيب الدول، حيث نجد تونس في المرتبة 73 خلف عدد كبير من الدول الإفريقية والآسيوية ذات التجارب المماثلة.

أمام اختبار الشارع، حيث تمارس الكثير من التضييقات من خلال المنع من العمل في الشوارع أو إغلاق بعض المؤسسات الإعلامية، بشكل ارتجالي غير منضبط لأي قوانين، وهذا ما جعل الجزائر تحتل المرتبة 146 في مؤشر حرية الصحافة العالمي للعم 2020.

أما بالنسبة إلى ليبيا فالأمر مختلف تماما. ما وقع بعد 2011، أشبه بساحة منفلتة تحكمها الأمزجة والرغبات والأموال الجاهزة لتأسيس منابر إعلامية، لكن في جوهرها بعيدة كل البعد عن الإعلام. فالمؤسسات الكثيرة التي انتصبت كان عبارة عن شركات دعاية لأطراف سياسية، بل هناك قنوات تأسست لفائدة جماعات إسلامية متطرفة تحرّض على العنف والانتقام ونصبت نفسها محاكم شعبية لبعض الأطراف، وهي بالأساس قنوات تلفزيونية مدعومة من أطراف إقليمية أهدافها ليست خفية على الليبيين وتخوض صراعا بشتى الطرق من أجل فرض أجنداتها.

خلاصة ما ذكر إذن أن الإعلام المغاربي مازال بعيدا عن كونه سلطة تعديلية موجهة وناقدة لما هو سائد، وخاضع دائما لخيارات إما سياسية ممثلة أساسا في الأنظمة السائدة الباحثة عادة عن الدعاية، أو مالية يمكن عبرها شراء الكثير من الأصوات لغايات خاصة، وهذا ما يجعله إعلاما تقليديا متأخرا كثيرا عمّا هو موجود في الأنظمة والدول المتقدّمة.

وإذا استثنينا تونس وإن بشكل نسبي، كونها تقدّمت خطوات بعد 2011 في مجال الحريات، ومنح الإعلام مجالات للعمل الحر، فإن الإعلام في بقية الدول المغاربية مازال مكبّلا وتحكمه الأهواء الخاصة والإمكانيات المالية.

بالنسبة إلى ليبيا فالأمر مختلف تماما. ما وقع بعد 2011، أشبه بساحة منفلتة تحكمها الأمزجة والرغبات والأموال الجاهزة لتأسيس منابر إعلامية، لكن في جوهرها بعيدة كل البعد عن الإعلام.

الإعلام الرقمي في المغرب العربي..

يواكب الرقمنة العالمية ولكن!

نجاة فقيري

مع الثورة الرقمية التي شهدها العالم أثبتت الأبحاث أن الإنسان يمضي أكثر من سبع ساعات في تصفّح المواقع الرقميّة ووسائل التواصل الاجتماعي خلال اليوم، ما جعل الإعلام الرقمي بجميع أشكاله يمثل أهمية «قصوى» في حياة الفرد والمجتمع، وفي حياة المنتج للمادة الرقمية والمتلقي لها. فهذه البيانات الرقمية في الأساس باتت جزءا لا يتجزأ ليس فقط من الإعلام وتداول المعلومة بل من المجتمع في حدّ ذاته حيث يمكن للجميع أن يمارس هذا النمط الإعلامي الجديد لكن يبقى المستخدم الأكاديمي أكثر مصداقية وتمكنا من تداول المعلومة ونشرها.

سيطر الإعلام الرقمي بقوة على السوق الإعلامية ما ساهم في تحوّل معظم الصحف العالمية من صحف ورقية إلى صحف الكترونية كما باتت معظم المحطات التلفزية والمحطات الإذاعية بل وأغلبها في مختلف دول العالم تعتمد على مواقع إلكترونية وصفحات رسمية بمواقع التواصل الاجتماعي بصورة غير مسبوقة لم تستثنى منها الدول المغاربية التي ما فتئت تواكب التطورات الرقمية رغم ضعف الإمكانيات وبات الإعلام الرقمي مادة تدرس في الجامعات العالمية وبعض الجامعات العربية وباتت الدورات التكوينية في هذا المجال متاحة بمقابل ومجانا على الانترنت .

كما في دول العالم يلعب الإعلام الرقمي في الدول المغاربية دورا مهما في طرح القضايا على الرأي العام الذي بات يستطيع النفاذ إلى المعلومة في كل وقت وفي أي مكان من خلال جهازه المحمول سواء كان حاسوبا أو هاتفا جوالا فلم تعد المعلومة تتطلب ذلك المجهود الكبير من السعي خلفها بل أصبحت متاحة بقرصة زرّ. فحسب المحللين لم يتأخر المغرب العربي عن مواكبة التطورات الرقمية الإلكترونية المتسارعة رغم بعض العقبات.

أكدت شبكة الصحفيين الدوليين« ijnet » أن الشباب المغاربي كان سبّاقا وعلى قدر رهانات التطور التكنولوجي والرقمي حيث واكب منذ انتشار الموجة الرقمية كل التطورات ووضع بصمته في الإعلام الرقمي القائم أساسا على سرعة تداول الخبر من خلال شبكات التواصل الاجتماعي العديدة وحسن صياغتها استجابة لشفرات الشبكة العنكبوتية معتمدين في ذلك على أسسها من صوت وصورة وبيانات.

تقول شبكة الصحفيين الدوليين في هذا السياق أن الإعلام الرقمي لعب دورا أساسيا في الدول العربية التي خاضت الثورات والإنتكاسات خاصة في دول المغرب العربي. حيث تميز الشباب المغاربي الذي قدم العديد من المبادرات في مجال الإعلام الرقمي وتوصل للفوز في أكثر من مسابقة دولية. واليوم تجذب هذه المنصات أو المحطات مئات وبعضها الآخر آلاف من المتابعين يوميا. بل واقتحم الصحفي وصانع المحتوى المغاربي المجال الرقمي بقوة من خلال المنصات

> يلعب الإعلام الرقمي في الدول المغاربية دورا مهما في طرح القضايا على الرأي العام

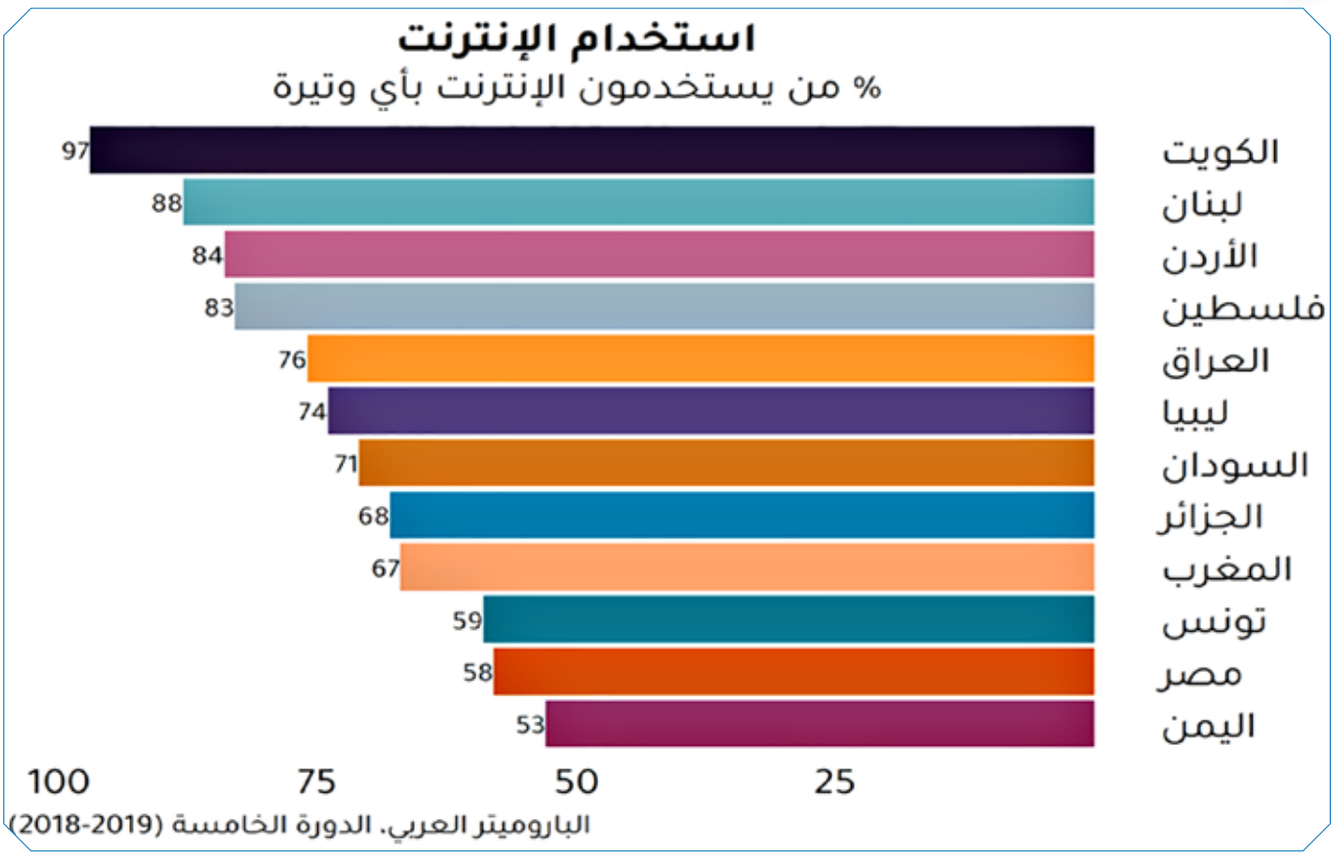

والصفحات والمواقع الإعلامية والإذاعات وكل أشكال الإعلام الرقمي.

فقد أصبح الإعلام الرقمي وسيلة جديدة تستهوي الشباب المغاربي لما توفره من فرص في حرية التعبير والقدرة على التواصل والانتشار عالميا دون مقابل فقط بتقديم محتوى ناجح ومطلوب من مستخدمي الشبكة العنكبوتية فخرج الشباب بذلك المشهد الإعلامي الذي تحتكر فيه الدولة وسائل الإعلام المرئية والإذاعية وتستغل فيه وسائل الإعلام الخاصة عنصر الربح التجاري لفرض رؤيتها وتصوراتها.

إنتشرت الإذاعات الرقمية الخاصة والفردية حتى في الدول المغاربية بكثرة وانطلقت المبادرات الشبابية لتحتل مكانة بارزة في العالم العربي والعالمي كذلك صناعة المحتوى وتطوير الصورة والفيديوهات وهو ما دفع وسائل الإعلام الكبرى إلى الإستعانة بهذه الكفاءات للانتشار ونشر المعلومة ليصبح الفضاء الرقمي أكثر مردودية حيث يحقق منه الكثيرون أرباحا طائلة.

من جهة أخرى يفيد الخبراء والمراقبون أن العقبة الأكثر تأثيرا على التطور الرقمي ومزيد تكوين خبرات في هذا المجال مغاربيًا هو الدعم الحكومي والإمكانيات المالية المحدودة المرصودة لهذا المجال في معظم دول المغرب العربي رغم كونه رهانا عالميا يتصل بكل أسس التنمية الاقتصادية والمجتمعية. كما يرجع الخبراء التأخر النسبي للإعلام الرقمي بالبلدان العربية عامة والمغاربية خاصة إلى الرقابة الإلكترونية التي تفرضها بعض الوكالات الحكومية على المواقع أو الصفحات وتساهم في حجبها وتعطيلها أحيانا حيث لم يخرج الإعلام الرقمي

أكدت شبكة الصحفيين الدوليين «ijnet» أن الشباب المغاربي كان سبّاقا وعلى قدر رهانات التطور التكنولوجي والرقمي .

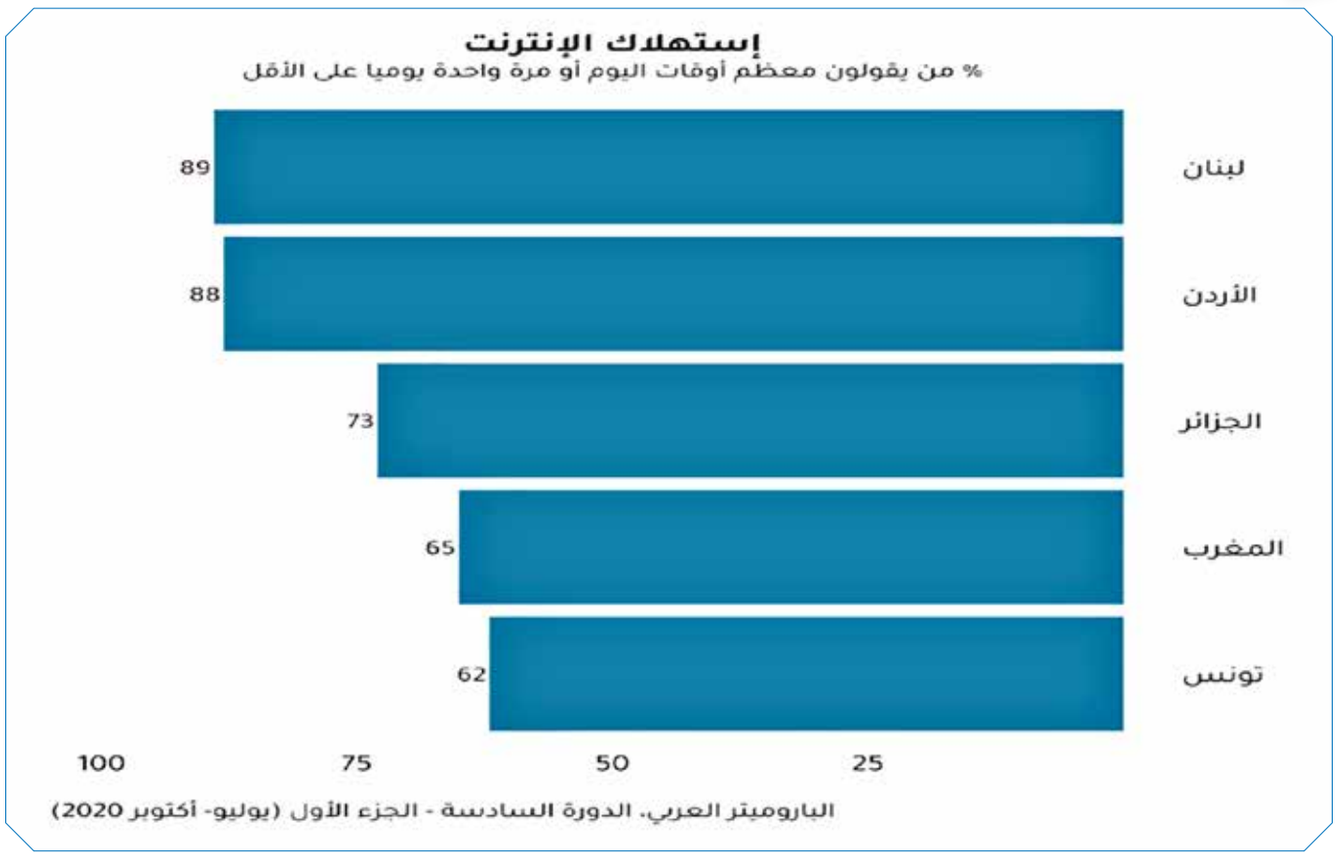

كما الإعلام التقليدي إلى حد الآن من جلباب المراقبة والتدخلات الحكومية في البلدان المغاربية حسب الخبراء والمحللين.

بحسب دراسة لمجموعة العمل الإقليمية الخاصة بالاعلام الرقمي بالاتحاد الدولي للصحفيين 2020تناولت الإطار التشريعي والتنظيمي قطاع الاعلام الرقمي في العالم العربي والشرق الأوسط، فقد أحدثت الثورة التكنولوجية طفرة نوعية في المغرب ،وأظهرت إحصاءات أجريت في 2019 أن 22 مليون مغربي يستخدمون الشبكة العنكبوتية ،وقد يكون هذا العدد قد وصل اليوم الى 25 مليونا ينشطون يوميا على صفحات المواقع الالكترونية .وعليه تشهد السوق المغربية انفتاحا واضحا في توسع الإعلام الرقمي ،بحيث يعمل نحو 900 مشروع صحفي مرخص بحسب وزارة الاتصال .

على صعيد التشريعات ليس في المغرب قانون خاص يحكم الإعلام الرقمي ،إنما يخضع هذا القطاع لقانون الإعلام الصادر عام 2016 المتعلق بالصحافة والنشر بشكل عام. وتنص المادة 21 منه على التصريح بالنشر لأي صحيفة الكترونية قبل 30 يوما من انطلاقها ووفق آلية محددة .ويعاقب القانون بغرامة تتراوح بين الفين وعشرة آلاف درهم على أي موقع يصدر من دون ترخيص وفقا للمادة 24 من القانون. وبالنسبة لحرية الرأي والتعبير احتل المغرب الموقع 135 من أصل 180 في مؤشر حرية الصحافة بحسب منظمة «مراسلون بلا حدود». ويتولى المجلس الوطني للصحافة مهمة التنظيم الذاتي للمهنة بشكل عام. يبقى أن الاعلام الرقمي في المغرب يواجه

> العقبة الأكثر تأثيرا على التطور الرقمي ومزيد تكوين خبرات في هذا المجال مغاربيّا هو الدعم الحكومي والإمكانيات المالية المحدودة المرصودة لهذا المجال في معظم دول المغرب العربي.

تحديات عدة منها التكنولوجي وتطوير المحتوى واستجلاب المعلنين فضلا عن ضرورة التأهيل المستمر لتطوير هذا القطاع.

أما في تونس وحسب ذات الدراسة فإثر الثورة التونسية في العام 2011 ، شهد الإعلام في تونس تغييرات جذريّة،حيث غاب المحتوى الذي . وظهرت للغاية، ويحاكي خط الدولة، وأصبح يقدم إنتاجا متنوعا كان في السابق على نسق واحد ، ومقيدا كما تحولت وسائل الإعلام التونسية من مواقع إخبارية الى مواقع الالكترونية للإعلام التقليدي بجميع قطاعاته المرئية والمسموعة والمكتوبة. لكن التحول الرقمي لم ينتج قانونا خاصا بالإعلام الرقمي الذي ما زال يخضع لمقتضيات المرسوم 115 الذي ينظم مهنة الصحافة في تونس .

وتسعى النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلى تطوير المرسوم 115، وجعله قانونا أساسيا ينظم مهنة الصحافة في تونس ،وتلافي النقص التشريعي الخاص بالإعلام الرقمي.

أما في موريتانيا فيحكم قانون النشر، الاعلام الرقمي والمواقع الالكترونية ،فيما استحدث في العام 2020، قانون عرف بقانون «التلاعب بالمعلومات لمكافحة الشائعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي». ويطبق هذا القانون على وسائل التواصل الاجتماعي أيضا، وقد صدرت قبل أشهر أحكام على المدونين بالسجن ما اعتبره الصحفيون حدا من حرية التعبير. بالنسبة لقانون النشر فقد رحبت به جميع النقابات والهيئات الصحفية حيث يلغي سجن الصحفيين.

وتسمح نقابة الصحافيين في موريتانيا للعاملين في الإعلام الرقمي بالانتساب اليها،وتعتبرهم جزءا لا يتجزأ من القطاع الصحفي. وعليه تتولى النقابة والهيئات الصحفية الدفاع عن الناشطين والصحفيين المعروفين

> تشهد السوق المغربية انفتاحا واضحا في توسع الإعلام الرقمي ،بحيث يعمل نحو 900 مشروع صحفي مرخص بحسب وزارة الاتصال.

،وكثيرا ما تصدر بيانات للتنديد بتوقيف الصحفيين، وأحيانا تدخل في وساطات لحل الإشكالات التي تهدد الصحفيين.

ويحظى الاعلام الرقمي في موريتانيا بحضور بارز ،حيث يسيطر على الساحة الإعلامية ،وبات لكل وكالة أو صحيفة موقعا الكترونيا ومنصات على وسائل التواصل الاجتماعي ،بحيث باتت هذه الوسائل المزود الأساسي لوسائل الاعلام التقليدية بالأخبار . هذا الواقع أدى الى استحداث وتوفير فرص عمل مهمة للمصورين و الفنيين ،بينما حّول بعض الصحفيين أنفسهم إلى منتجين للأخبار بهذه الطريقة.

وشأن معظم الدول انعكس الإعلام الرقمي سلبا على الصحافة المكتوبة، وقد أدى التطور التكنولوجي والانتشار الكبير لمواقع التواصل الاجتماعي إلى غلق العديد من الصحف المكتوبة التي توقفت عن الصدور نظرا لارتفاع تكلفة الانتاج مقارنة بالإعلام الرقمي ،وغياب الدعم المالي وتوجه المستثمرين نحو الوسائل الالكترونية التي تضمن الوصول إلى أكثر عدد ممكن من الجماهير.

لكن الإعلام الرقمي ساهم في خلق وظائف جديدة على غرار صناع المحتوى والمحررين لمواقع الويب التابعة للإذاعات والتلفزات الخاصة والعمومية ، وبعض الصحف المكتوبة التي تحولت الكترونية ورقمية خاصة ،وللصحفيين العاملين في مجال صحافة التحري عبر المنصات المتعددة إضافة إلى خلق مواطن شغل للمصورين الصحفيين.

يقف الإعلام الرقمي المغاربي على أعتاب ثورة حقيقية في المعايير وإيلاء هذا المجال الأهمية التي يستحقها برصد ميزانيات هامة لدعمه وتطويره وتكوين مختصين فيه لما أصبح يحتله في العالم الذي بات يصير نحو رقمنة كل المعاملات اليومية حتى البسيطة منها فعلى سبيل المثال مازالت الدول المغاربية عاجزة عن التواصل مع الأسواق الرقمية وتطوير المعاملات بالعملات الرقمية وهو ما يطرح تساؤولات كثيرة في زمن التكنولوجيا والرقميات.لذلك بات من الضروري تحقيق صحوة نوعية في الإعلام الرقمي المغاربي لمساهمته الهامة والفعالة في كل مجالات التنمية والتطور الاقتصادي والمجتمعي والتواصل والتفاعل الدولي.

> يحظى الاعلام الرقمي في موريتانيا بحضور بارز ،حيث يسيطر على الساحة الإعلامية

الإعلام المغاربي والتحوّلات المطلوبة لمواجهة المستقبل

مصطفى قطبي

أمام التطورات الراهنة التي تشهدها الدول المغاربية، سواء في واقعها الداخلي، أو في علاقاتها المتعددة الأطراف على الصعيد الإقليمي، وكذلك الدولي، ثمة أسئلة تنشأ على التوازي وبالاستطراد، أحد أهمها يدور حول الإعلام، فلسفة ودورا ووظيفة، سؤال في حلة اتهام، أن الإعلام المغاربي قاصر عن أداء المهمة التاريخية في التغيير... غير أن أحدا لم يتساءل مرة... لماذا يكون على الإعلام ما لا على غيره من قطاعات الحياة في مجتمعنا المغاربي وهو جزء عضوي منها وفيها، ولماذا علينا أن نتوهم الاعتقاد بضرورة سلخ الإعلام من جلده وتحميله مسؤولية فرش دروب التغيير والتطوير بالسهولة والياسمين، كما لو أنه المعجزة مع وقف التنفيذ ؟ مثل هذه التساؤلات وغيرها الكثير مطروح اليوم للنقاش الدائر على غير منبر، حول مسؤولية الإعلام المغاربي والدور الذي ينبغي أن يكون له ويلعبه، في عملية التطوير والتحديث، التي نرفع ألويتها ونختلف في دروب الوصول إليها والوسائل.

إنّ المتتبع لحال الإعلام المغاربي اليوم، يلاحظ معاناة هذا الإعلام ! فبعض القائمين على هذه السلطة الرابعة، يعتمدون على فكرة أنّ «مهنة المتاعب» هي مهنة أو حرفة لا تحتاج إلا نوعا من التدريب المدرسي أو الأكاديمي الذي يمكن أن يتحول إلى «ماكينة» لإنتاج الإعلاميين بالجملة، بغض النظر عن الموهبة والذكاء الفردي الذي يؤهل الإعلامي للنجاح والاستقطاب، وقد تبلورت هذه الظاهرة المثيرة للملاحظة في الاندفاع الذي شهدته الدول المغاربية نحو تأسيس أقسام جامعية، بل وحتى كليات متخصصة، بالإعلام، وهكذا لم يعد الإعلامي الحق شخصا يمتاز بمميزات من النوع الاستثنائي، كما كنا نلاحظ ذلك قبل حقبة «كليات الإعلام» القائمة اليوم. لقد تحولت أقسام وكليات الإعلام إلى آنية لاستيعاب خريجي الثانويات من الحاصلين على المعدلات والدرجات المنخفضة، باعتبار أن كلية الإعلام لا تحتاج إلى الكثير من الجهد والمثابرة للنجاح والتخرج، مقارنة بكليات العلوم والصيدلة والطب على سبيل المثال، وهكذا تحولت هذه الأقسام والكليات إلى «ملجأ» للطلبة الضعفاء علميا وإلى «ميتم» لمن يبحث عن عمل هو غير مؤهل له أصلا، لا نفسيا ولا حرفيا. لقد لوحظ أنه بالرغم من انتشار هذه الأقسام «العلمية» في العديد من الجامعات المغاربية، فإن أفضل الإعلاميين المغاربيين لم يكونوا من خريجي مثل هذه المؤسسات الأكاديمية التي يفترض أن تعزل «الطارئين» على الإعلام لتفتح الطريق للموهوبين منهم، بالرغم من أن أغلب خريجي هذه الأقسام يتخرجون وهم لا يحسنون تحرير خبر بسيط أو كتابة تحليل جيد قابل للقراءة...

لقد أصبح إعلامنا المغاربي في منزلة بين المنزلتين، وما

> يصل التدخل في بعض الدول المغاربية إلى حد الاحتكار والسيطرة الكاملة، لكنه يقل عن ذلك كثيرا في بعض الأحوال، حيث تراقب الدولة أداء المؤسسات الإعلامية عن بعد.

يدعو للأسف أن إعلامنا المغاربي لا يقدم كل ما هو مطلوب منه في سبيل تعزيز مبادئ الحرية والتقدم وشروطهما، فهو في أغلب الأحيان منحاز إلى رؤى جهات بعينها ومواقفها وتبريراتها للسلوكيات التي تنال من حقوق المواطنين، وذلك في ظل غياب واضح لسياسة إعلامية متحررة من القيود السياسية والبيروقراطية، تراعي التحولات التي تشهدها المجتمعات المغاربية محلياً وإقليميا ودولياً وتؤمّن حرية في التعبير وتدفق المعلومات وانسياب الأفكار... وعلينا أن نعترف أنّ وسائل الإعلام في بلداننا المغاربية تعاني غياب الحياد بمعناه الإيجابي، فهي لا تتحيز للمصلحة الوطنية العليا، وتصد أي موجات تستهدف مجتمعاتنا ثقافيا، بالدفاع عن منظومة القيم الراسخة في نفوسنا وعقولنا، بل تتحيز إلى وجهة نظر السلطة والمتحالفين معها والمتحلقين حولها أو المنتفعين منها.

وغياب هذا اللون من الحياد في إعلامنا يعود إلى فرض قيود على حرية الوصول إلى المعلومات وحرية تداولها، وفرض قيود على حرية التملك وإصدار المطبوعات، وعلى حرية التملك والبث الإذاعي والتلفزيوني وفرض الرقابة على المطبوعات الداخلية والقادمة من الخارج، وفرض قيود على حرية الطباعة والتوزيع والإعلان، وأخرى على حرية التنظيم النقابي والتحكم بظروف عمل الصحافيين والإعلاميين من خلال قوانين تكرس مفهوم سيطرة الدولة وحرمان الأفراد من حق الاختيار، ويصل التدخل في بعض الدول المغاربية إلى حد الاحتكار والسيطرة الكاملة، لكنه يقل عن ذلك كثيرا في بعض الأحوال، حيث تراقب الدولة أداء المؤسسات الإعلامية عن بعد. أيضاً مشكلة الحصول على المعلومات، فمن المنشأ توجد قواعد لتنظيم حرية تداول المعلومات وتحديد نطاق السرية التي قد تفرض على بعض المعلومات، ويكون حظر المعلومات في حدود معينة، تضيق ولا تتسع، نظراً لطبيعتها ويكون الحظر لفترة زمنية محددة وليس بصورة مطلقة، فالتذرع ببعض بلداننا وبعض الحالات

> في ظل عالم تحول إلى فضاء مفتوح، يفرض هذا التحوّل على وسائل الإعلام المغاربية تحديات غير مسبوقة في سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي.

باعتبارات الحفاظ على الأمن القومي: فرغم القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الأمني، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات، والتي هي في الأغلب الأجهزة الأمنية التي تمتلك البيانات والمعلومات.

إنّ المتتبع لحال الإعلام المغاربي اليوم، يلاحظ اتساع الهوة من الثقة والإحساس بالصلة بينه وبين المواطنين إلى حد بعيد مع التأكيد على عدم التعميم، خصوصا حول القضايا التي تمثل حال المواطن المغاربي، الأمر الذي نتج عنه فقدان الإحساس بأهميته وقيمته في الساحة الشعبية، أقصد الإعلام، وهو ما ترتب عليه التعامل مع ذلك الإعلام بنوع من العزلة وعدم الإحساس بأهميته وقيمته الوطنية، وقد فاقم من ذلك الأمر أو الشعور، امتلاك المواطن البسيط الوسائل والإمكانيات الإعلامية التي استطاع من خلالها التعبير عن مشاعره ومشاكله دون الحاجة للجوء إلى الإعلام ولا حتى وسائل الإعلام الخاصة. أمر آخر أفقد الإعلام المغاربي كذلك بعض المكانة في الساحة الإعلامية التقليدية والافتراضية، وهو ضعف القدرة على التعامل مع المتغيرات والتحولات التكنولوجية، في وقت احتلت فيه وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام الإلكتروني تلك المساحة، كما كان لسهولة الحصول على المعلومة ونشرها عبر تلك الوسائل الحديثة دور آخر في إضعاف الإعلام المغاربي، ولا يمكن نسيان صعوبة الاحتفاظ بالأسرار والمعلومات في بيئة فاقدة للخصوصية والسرية بدرجة كبيرة.

> تكتسب الرقابة مفهوماً مجتمعياً بحيث يتحول الضمير الاجتماعي إلى رقيب على الوسيلة الإعلامية والإعلامي وتتمثل العقوبة بهذا المعنى بالقطيعة الواسعة معها ما يعني افتقادها لجمهورها.

وأبينا أم شئنا، ففي ظل عالم تحول إلى فضاء مفتوح، يفرض هذا التحوّل على وسائل الإعلام المغاربية تحديات غير مسبوقة في سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وتسجيل حضور لها في المشهد الإعلامي، ولعل أبرز هذه التحديات تحدي استعادة الجمهور الذي غادر تلك المنابر الإعلامية، بسبب النمطية التي اعتادتها وتكريسها صورة أنها إعلام سلطة لا إعلام دولة، يخاطب جمهوراً واسعاً يبحث عن حاجات

ورغبات ومعلومة تعنيه وفي دائرة اهتمامه، حيث يجدها في أحسن الأحوال مبتعدة عنه، وهي التي يفرض فيها أن تخاطبه وتتفاعل مع احتياجاته ورغباته ما جعلها خارج دائرة التأثير الفعلي في وعيه ونمط ثقافته وسلوكه. أما التحدي الآخر فيتمثل في قدرة وسائل الإعلام المغاربية على التعاطي مع ما هو حاصل في البيئة الإعلامية الدولية وبروز ظاهرة الإعلام الالكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي وما لها من تأثير واضح في بث الأخبار والمعلومات وتقديم المحتوى الجديد، وهنا يكمن التحدي في القدرة على إيجاد آلية تعاون بين شبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام الرسمي، سواء أكانت مقروءة أم مسموعة أم مرئية، بحيث تشكل شبكات التواصل أحد مصادر المنتج الإعلامي لوسائل الإعلام كمحتوى وحامل لها، بسبب انتشارها الواسع وسرعة تعاطيها مع الحدث الساخن في مكان حدوثه وهذا يستوجب حتماً التحقق والثقة من جهة المصدر. إن التقسيم التقليدي لوسائل الإعلام بين خاص وعام لم يعد كافياً، فالتداخل أصبح واضحاً بين المنظومتين في ظل الثورة المعرفية والتقانية، وهنا يمكننا الحديث عن إعلام تقليدي وإعلام حديث، إعلام يتبنى خطاب وآليات وتقانة وكوادر تقليدية أصبحت من الماضي، وإعلام حديث بخطابه وتقانته وآلياته وكوادره، وهنا يصبح السؤال: هل المطلوب هو نسف كل ما هو قائم؟ أم تجديده ورفع مهارته وتقانته وضخ دماء وآليات تفكير جديدة فيه؟

لا شك أن الموضوعية ومنطق الأشياء والواقعية تدفع بالخيار الثاني، وهو الاتجاه الذي جرت عليه أو بدأت تتلمس خيوطه الأولى بعض وسائل الإعلام الرسمية في الدول العربية، ولا شك أنها حققت بعض النجاحات ودخلت في دائرة المنافسة الإعلامية مستعيدة حيزاً مهماً من جمهورها، الذي افتقدته لصالح وسائل إعلام أقل ما يقال عنها إنها تحركت في مناطق فراغ الإعلام الرسمي العربي، واستغلت نقاط ضعفه لتكون عناصر قوة لها، ما مكنها من اكتساب جمهور واسع يتوق للكلمة الصادقة والحدث الساخن والحي والمتعطش للحرية والاستماع للرأي والرأي الآخر. إن السرعة في نقل الخبر على أهميته - وهو ما يميز وسائل الإعلام الحديثة - لم يعد كافياً لاكتساب ثقة الجمهور واهتمامه بقدر مصداقية المضمون وموضوعيته، وهنا تأتي أهمية التدقيق في المحتوى الإعلامي وتوخي الصدقية فيه، من باب الحرص على سمعة ومهنية الوسيلة الإعلامية واحترام وعي الناس، وقبل ذلك احترام الحقيقة التي تعنون أغلب وسائل الإعلام نفسها بها، وعند الحديث عن الرقابة فهذا يحتاج إلى مقاربة جديدة، فالرقابة هي ما يفترض أن تحدده نصوص قانونية واضحة تتقيد بمضامينها كافة وسائل الإعلام والثقافة والنشر وغيرها من منابر انطلاقاً من الحرص على نسق القيم الاجتماعية والأخلاقية والحفاظ على النظام العام في المجتمع، فهي بهذا المعنى لا تشكل قيداً على حرية الكلمة والرأي بقدر ما تشكل ضرورة أخلاقية وواجباً اجتماعياً وإطاراً عاماً تحدده جماعة سياسية منسجمة حضارياً وثقافياً وقيمياً، من هنا تكتسب الرقابة مفهوماً مجتمعياً بحيث يتحول الضمير الاجتماعي إلى رقيب على الوسيلة الإعلامية والإعلامي وتتمثل العقوبة بهذا المعنى بالقطيعة الواسعة معها ما يعني

> في ظل عالم تحول إلى فضاء مفتوح، يفرض هذا التحوّل على وسائل الإعلام المغاربية تحديات غير مسبوقة في سعيها لمواكبة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي وتسجيل حضور لها في المشهد الإعلامي،

افتقادها لجمهورها ومشاهديها ومتابعيها وهذا يعني أنها أصبحت تعيش حالة انعدام الوزن والتأثير والفاعلية والوظيفة وخروجها من سوق التداول الإعلامي ما يشكل مقتل الوسيلة الإعلامية سواء أكانت مسموعة أم مقروءة أم مرئية.

لقد تعلمنا طيلة مشوارنا الإعلامي، أنّ الإعلام مدرسة فصولها تاريخ وجغرافيا ولغة وعلوم، ومعارف، وامتداد ثقافي وإنساني، وتصالح مع الذات المجتمعية بكل مقوماتها التي تشكل هويتها، وأنّ الإعلامي محكوم بضميره، لأنه يمتلك الكلمة المكتوبة، أو المنطوقة، أو المصورة، التي تستغلها مواقع التواصل الاجتماعي وتبرزها... وهنا نسأل: أليس دور الإعلام الحقيقي، في واقع الأمر، هو حماية مصالح الشعوب، والحرص على استقرارها؟ فالإعلامي الذي يجد في الإعلام المنحرف أسرع وسيلة للكسب المادي، أو لتزييف الواقع والترويج للفتن، لا تستبعد أن يدفع هو نفسه، ثمن ذلك يوما ما عن طريق نفس من استغله أو دفع له أو شجعه على السير على هذا الطريق. إننا نعيش اليوم في عالم أصبحت فيه الكلمة ذات تأثير فاعل خصوصا مع الانتشار السريع للتقنية، وما أفرزته من وسائل إعلام مصغرة متحركة، مع المواطن المغاربي... ومن حقنا أن نتساءل أي فلسفة ينبغي للإعلام المغاربي أن ينتهجها، وأي أدوات عليه أن يستعملها، وأية مسؤولية قد ر له، أن يتحملها...؟

الإجابة بحاجة لحلول واضحة ولا تحتاج لخبراء و«حملات تلفزيونية»، فأولاً يجب الإقرار بأن الإعلام صناعة متكاملة بكل معنى الكلمة، صناعة تتحكم فيها أخلاق السياسة لا سياسة الأخلاق، ويتطلب نجاحها، كأي صناعة أخرى، موارد مالية كافية للقيام بخطوات متتالية ومتكاملة لجذب المشاهد أولاً وقولبته لاحقاً، وثانياً التعامل مع المتلقي على أنه بالغ راشد يعرف بالحدث فور وقوعه من وسائل الإعلام البديل، وبالتالي لا يفيد «الإنكار» سوى في توسيع الهوة معه، وثالثاً، وهو الأهم، الإيمان بأنه لا يمكن فصل تطوير الإعلام عن تطوير الإعلامي، مهنياً ومادياً، فهو يجب أن يكون آمناً في ماله وحياته و«حريته» في النقد والكشف، وأن تتقلص الخطوط الحمراء أمامه لا أن تتزايد، وأن تخف التوجيهات والتدخلات العليا، أي أن يثق به المسؤول أولاً كي يثق به المواطن ثانياً، وبذلك يكون لدينا إعلام وطن ومواطن، كما نريد ويريد كل مغاربي مؤمن بهذه الأوطان.

إن الإعلام المغاربي المستقل بدوره والمتوازن بأدائه هو أداة للتنمية، ولأن التنمية هدف وطني عام تسعى الدول المغاربية بكل سلطاتها لتنفيذه، لذلك وببساطة يجب أن تقتنع الحكومات تماماً بإمكانية وبضرورة وجود وسائل إعلام مستقلة، فالدول المغاربية أمة تبني حضارتها، ومن حقها أن تكون لها استراتيجية إعلامية مبنية على الوطنية وتستمد مرجعيتها من مبادىء الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالاعتماد على الكفاءة والجودة والشفافية.

> تكتسب الرقابة مفهوماً مجتمعياً بحيث يتحول الضمير الاجتماعي إلى رقيب على الوسيلة الإعلامية والإعلامي وتتمثل العقوبة بهذا المعنى بالقطيعة الواسعة معها ما يعني افتقادها لجمهورها.

الدول المغاربية على مؤشر حرية الصحافة..

مراتب متأخّرة في ظل واقع سياسي غير مستقرّ

رامي التلغ

أصدرت منظمة «مراسلون بلا حدود» المؤشر السنوي لحرية الصحافة العالمي لعام 2021، الذي يقيم المؤشر حالة حرية الصحافة في 180 دولة ومنطقة سنوياً.

وتعد المنظمة بلا حدود منظمة دولية غير ربحية وغير حكومية هدفها المعلن هو حماية الحق في حرية المعلومات.

وقد شدد التقرير على أهمية التضليل الإعلامي، مؤكداً أنه عادة ما يُحجب تماماً أو يتم إعاقته بشكل كبير في 73 دولة، إضافة إلى تقييده في 59 دولة أخرى، الأمر الذي يمثل 73٪ من الدول التي تم تقييمها.

أما الدول العربية فصبغت باللون الأسود والأحمر؛ في إشارة إلى أن العمل الصحفي في هذه البلدان خطير للغاية أو يواجه صعوبات جسيمة، وذيّلت البلدان العربية قائمة مؤشر حرية الصحافة الذي شمل 180 دولة، وذلك في ظل تراجع حالة الحريات بشكل عام.

من ذلك،احتل المغرب، في تقرير جديد لمنظمة مراسلون بلا حدود، المرتبة 136 عالمياً من أصل 180 دولة، في مؤشر حرية الصحافة لسنة 2012، وما زال بذلك، يتموقع ضمن المنطقة الحمراء، أي الدول المتأخرة في حرية الصحافة، إذ احتل الرتبة 135 في سنة 2019.

وقالت المنظمة، التي يوجد مقرها في العاصمة الفرنسية باريس، إن الصحافيين في المغرب يئنون تحت وطأة الضغوط القضائية، إذ تتواصل موجة الضغوط ضدهم، فبالإضافة إلى المحاكمات التي استمرت لسنوات ضد العديد من الفاعلين الإعلاميين، انهالت المتابعات القضائية على الصحافيين من جديد وتم إصدار أحكام مشددة على الصحافيين في بعض الحالات، علماً بأن العديد من الصحافيين والصحافيين-المواطنين، ما زالوا يقبعون في السجن وإن وسائل الإعلام المغربية ما زالت تتعرض للمضايقات.

وأدين في شهر أبريل الصحفي سليمان الريسوني الذي يرأس تحرير صحيفة مستقلة

إن الصحافيين في المغرب يئنون تحت وطأة الضغوط القضائية، إذ تتواصل موجة الضغوط ضدهم، فبالإضافة إلى المحاكمات التي استمرت لسنوات ضد العديد من الفاعلين الإعلاميين، انهالت المتابعات القضائية على الصحافيين من جديد.

بالسجن لخمسة أعوام.

ومن المنتظر أن يصدر القضاء حكمه على الصحافي عمر الراضي المعروف أيضا بآرائه الناقدة.

وعلى غرار زملاء آخرين لهما، يلاحق الصحافيان بتهم أخلاقية هي «الاعتداء الجنسي» في حالتهما.

ويعتبر أنصار الصحافيين أن محاكمتهما «سياسية» ويشير محاموهما إلى عدة إخلالات شابت الاجراءات مثل التنصت غير القانوني وتسجيل شهادات متضاربة. لكن السلطات تؤكد أن الملاحقات لا علاقة لها بمهنتهما وتشدد على استقلالية القضاء.

قالت منظمة هيومن رايتس ووتش الصيف الماضي إن «الأسلوب المتبع في المغرب هو إطلاق سلسلة من التهم الجنائية ضد الصحافي المستهدف، بينما تفضل السلطات الجزائرية اللجوء إلى الجرائم الواردة في قانون العقوبات بشكل فضفاض للغاية».

وفي بيان حازم بشكل غير معتاد تجاه حليفها المغربي، نبّهت وزارة الخارجية الأميركية الإثنين إلى أنها «تتابع» محاكمة الراضي وأعربت عن «خيبة أملها» بعد الحكم القاسي على الريسوني.

وصرح المتحدث باسم الوزارة نيد برايس أن هذه الملاحقات «تتعارض مع التعهدات الأساسية للنظام المغربي بشأن المحاكمات العادلة (...) ومع الجدول الزمني لإصلاحات جلالة الملك محمد السادس».

واعتبرت «مراسلون بلا حدود» أن إلغاء وزارة الاتصال في حكومة سعد الدين العثماني الثانية، وتشكيل مجلس الصحافة، لم يساعد على خلق بيئة عمل أخف وطأة بالنسبة للصحافيين ووسائل الإعلام على حد سواء.

> الصحافة تدفع ثمناً باهظاً للوضع الذي تعيشه ليبيا على مدى السنوات العشر الماضية ، من عدم الاستقرار على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

في ذات الصدد،يرى مراقبون أن تراجع المغرب في مؤشر حرية الصحافة كان منتظراً فما يشهده الإعلام والصحافة بالمغرب من تضييق ومحاكمات وتكميم كلها مؤشرات ملموسة نتابع أطوارها بشكل مستمر.

وتراكمت خلال السنتين الأخيرتين ملفات ثقيلة ومفضوحة استهدفت إعلاميين ومدونين وصحافيين من أصحاب الرأي الحر. كما أن غياب شروط المحاكمة العادلة دليل إضافي على هذا الاستهداف الممنهج الذي يمس الحق في التعبير ويصادره ويصفي كل منابره.

من جهته علّق الناشط الحقوقي محمد الزهاري في تصريح صحفي بالقول إن تسجيل التراجع بثلاث درجات ليس بالأمر البسيط، مضيفاً أن هذا التراجع بيّن، ويؤكد على عدم احترام المغرب لحرية الرأي والتعبير وهذا طبيعي جداً لأن هذا التقرير، يضيف، جاء في سياق العدد الكبير من الصحفيين القابعين في السجون، الذين حرموا من شروط وضمانات المحاكمة العادلة، ويمكن أن نتحدث هنا عن حالة سليمان الريسوني وحالة عمر الراضي وتوفيق بوعشرين وسابقاً حالة حميد المهداوي.

وهذا التراجع في الترتيب جاء نتيجة التهم التي طالت العديد من الصحفيين، والتي تركزت على مسائل أخلاقية تمس حياتهم الشخصية، وحسب التقرير فإن محاكمتهم تجري في ظل ظروف التشهير وتغطية إعلامية مفرطة، ما يحرم الضحية والمتهم كلاهما، وخاصة المتهمين الذين يوجدون في حالة اعتقال، من بعض حقوقهم الأساسية وعلى رأسها ضمانات

> بعد عامين على انطلاق أولى شرارات الحراك الشعبي، لا يزال الوضع السياسي في الجزائر غير مستقر، في حين أصبحت حرية الإعلام مهددة أكثر من أي وقت مضى.

وشروط المحاكمات العادلة.

من ناحية أخرى،حلت الجزائر في المركز الرابع مغاربيا و146عالميا في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، حسب التقرير الذي أعدته منظمة «مراسلون بلا حدود»لعام 2012.

وجاءت الجزائر في نفس مركز العام الماضي 2020 عالميا والرابع بين دول المغرب العربي بعد كل من تونس التي احتلت الصدارة مغاربيا وموريتانيا والمغرب.

ووصفت منظمة بلا حدود في تقريرها السنوي المشهد الإعلامي في الجزائر ب«المقيد بقوانين سالبة للحرية».

وذكرت في التقرير: «بعد عامين على انطلاق أولى شرارات الحراك الشعبي، لا يزال الوضع السياسي في الجزائر غير مستقر، في حين أصبحت حرية الإعلام مهددة أكثر من أي وقت مضى».

وأضافت:«ففي سياق أزمة كورونا وتوقف المظاهرات الاحتجاجية الحاشدة التي هزت البلاد منذ فبراير 2019، استغلت السلطات الوضع لسن قوانين فضفاضة بهدف تشديد قبضتها على حرية الإعلام أكثر فأكثر».

وفي مؤشر الى الانغلاق المتزايد، فان عدد المراسلين الاجانب في الجزائر يتراجع بسبب صعوبات الحصول على اعتمادات عمل والقيود الصارمة على الارض.

وحذر كريستوف ديلوار الأمين العام لمنظمة «مراسلون بلا حدود» من أن ذلك «يمس بسمعة البلد ويهدد بإلحاق الضرر بصورتها، وحتى ببعض

في مؤشر على الانغلاق المتزايد، فان عدد المراسلين الاجانب في الجزائر يتراجع بسبب صعوبات الحصول على اعتمادات عمل والقيود الصارمة على الارض.

علاقاتها الدبلوماسية».

من جانب آخر، كشفت شبكة «مراسلون بلا حدود» عن تراجع تونس في التصنيف العالمي لحرية الصحافة، لتحتل المركز 73 للسنة الحالية، بعد أن كانت في المرتبة 27 العام الماضي.

وتعد تونس في تقدم مستمر في التصنيف العالمي لحرية الصحافة منذ بداية اعتماده عام 2013، حيث احتلت حينها المركز 133 عالميا.

وقال رئيس مكتب «مراسلون بلا حدود» في شمال إفريقيا صهيب الخياطي في تصريح صحفي إن «التراجع مركزا واحدا هو إشعار بوجود محاولات للمس من هذا المكسب الذي ناله الإعلام بتونس».

وأضاف: «مجاهرة عدد من الجهات السياسية بعدائها للإعلاميين، وعدم إيجاد حل لغياب الإطار التشريعي يقود للشك في إرادة السياسيين والفاعلين لتدعيم الحريات وتنظيم قطاع الصحافة الإعلام بتونس».

وأشار في هذا السياق، إلى ما ورد بتقرير منظمة «مراسلون بلا حدود» حول التصنيف العالمي لحرية الصحافة، بخصوص العمل الصحفي ووسائل الاعلام في منطقة شمال إفريقيا ، حيث تطغى «مظاهر العداء تجاه مهنة الصحافة وأهلها، وتنامي خطاب الكراهية ضد وسائل الاعلام بايعاز واضح من اليمين المتطرف».

وفقا لـ «مراسلون بلا حدود»، احتلت ليبيا المرتبة 165 في عام 2012 ، وهي في الطرف الأدنى من قائمة المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2012 ، الذي يقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة سنويا.

وبحسب تقرير المنظمة ، فإن الصحافة تدفع ثمناً باهظاً للوضع الذي تعيشه ليبيا على مدى السنوات العشر الماضية ، من عدم الاستقرار على

> تعد تونس في تقدم مستمر في التصنيف العالمي لحرية الصحافة منذ بداية اعتماده عام 2013، حيث احتلت حينها المركز 133 عالميا.

المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

وذكرت المنظمة أنها سجلت العديد من الانتهاكات ، بما في ذلك العنف والرقابة والترهيب ، مع حالة الإفلات من العقاب على أعمال العنف والفظائع المرتكبة ضد الصحفيين ووسائل الإعلام بشكل عام.

وأشارت إلى أن ليبيا بحاجة إلى قوانين تضمن حرية التعبير والتعبير وسلامة الصحفيين والحق في الوصول إلى معلومات موثوقة.

ويحمل إعلان إجراء انتخابات رئاسية في ديسمبر 2012 في طياته بصيص أمل في انتقال سياسي طال انتظاره، علمًا بأن ليبيا في حاجة ماسة الآن إلى قوانين تكفل حرية التعبير وسلامة الصحفيين والحق في الوصول إلى معلومات موثوقة.

من جانبه،أعلن رئيس الحكومة الليبية عبد الحميد الدبيبة، عزمه إنشاء مؤسسة إعلامية عليا مستقلة لحماية الصحفيين ومنح تصاريح للمشاريع الإعلامية.

جاء ذلك خلال كلمة للدبيبة في حفل إحياء اليوم العالمي لحرية الصحافة في 3 مايو/أيار ، الذي أقيم بالعاصمة طرابلس.

وقال الدبيبة إنه وجه «حكومة الوحدة الوطنية إلى إنشاء مؤسسة وطنية عليا مستقلة، تعنى بحماية حرية الصحافة وتنظم منح التصاريح لإقامة المشاريع الإعلامية».

وأضاف أن المؤسسة ستتابع «المواد المنشورة بوسائل الإعلام بما يضمن عدم تفشي خطاب الكراهية أو التحريض ضد استقرار ليبيا أو عرقلة التحول الديمقراطي الذي تشهده».

وكشف الدبيبة عن اتخاذ الحكومة «حزمة من الإجراءات

وفقا لـ «مراسلون بلا حدود»، احتلت ليبيا المرتبة 165 في عام 2012، وهي في الطرف الأدنى من قائمة المؤشر العالمي لحرية الصحافة 2102 ، الذي يقيم حالة حرية الصحافة في 180 دولة سنويا.

الإصلاحية التي تؤدي لتطوير الإعلام الرسمي وتتناغم مع المتطلبات بتوسيع هامش الحريات وتأمين الصحفيين وأصحاب الرأي في ليبيا».

وأشار إلى أن الحكومة قامت «باعتماد ونشر منشور توجيهي وملزم لكافة المسؤولين بالدولة الليبية، وهذا المنشور يضمن للجميع حماية الصحفيين ودعم جهود كل العاملين في حقل الصحافة والإعلام».

وتابع: «بمناسبة اليوم العالمي لحرية الصحافة نعلن لكافة الصحفيين والإعلاميين في ليبيا عن استعداد الحكومة لتقديم كافة التسهيلات من أجل تحقيق اجتماعاتهم لصياغة ميثاق شرف المهنة وتشكيل نقابات مهنية قوية وفاعلة».

وأعلن عن «اعتماد الجائزة الدولية التقديرية للصحافة والتي ستكون أفضل تعبير عن التزامنا والتزام كل الحكومات القادمة بأن يكون هناك اهتمام بالصحافة وحريتها الملتزمة وفق الضوابط التي يحددها مجتمع الصحافة والإعلام المنظم والمحترف».

في نفس السياق، قدمت موريتانيا 3 نقاط في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، وذلك وفقا للتصنيف الذي نشرته المنظمة للعام الحالي 2012. وحلت موريتانيا في الرتبة 49 بعد أن كانت في الرتبة 97 في المؤشر الصادر العام الماضي.

وتمكنت موريتانيا من استعادة النقاط التي خسرتها العام الماضي ضمن هذا المؤشر.

وسجلت موريتانيا أفضل ترتيب لها في حرية الصحافة خلال العام 2016 حيث حلت في الرتبة 48 دوليا، قبل أن تبدأ في التقهقر لتصل هذا العام إلى الرقم 97.

وكان ترتيب موريتانيا في العام 2013 - 67، وفي العام 2014 جاءت في الرتبة 60، ثم حلت في الرتبة 55 في العام 2015، لتسجل أفضل رتبة وهي 48 في العام 2016، ثم عادت لرتبة 55 في العام 2017، و72 في العام 2018، و94 في العام 2019.

> تقدمت موريتانيا 3 نقاط في مؤشر حرية الصحافة الصادر عن منظمة مراسلون بلا حدود، وذلك وفقا للتصنيف الذي نشرته المنظمة للعام الحالي 2012.

بن عامر:

ليس هناك آفاق للتعاون ما بين المؤسسات الإعلامية والصحفية المغاربية

حوار/ همسة يونس

رأى الأمين العام لتحالف الإعلاميين والحقوقيين الأفارقة بكي بن عامر، ضرورة رفع السلطات في الدول المغاربية لوصايتها عن وسائل الإعلام المختلفة، وذلك كخطوة أولى نحو عمليات تطوير أو إصلاح قطاع الإعلام في الدول المغاربية.

وأكد بن عامر في حوار مع «بوابة إفريقيا الإخبارية»، أنه يجب العمل على اعتبار الصحافة ركنا أساسيا في تنمية وتطوير البلاد واعتبارها شريكا أساسيا في عمليات التنمية الشاملة، كما دعا القائمين على وسائل الإعلام إلى الالتزام والتحلي بأخلاقيات وميثاق الصحافة وحرية الرأي والتحلي بالموضوعية والمهنية للارتقاء بقطاعات الإعلام في الدول المغاربية...

وإلى نص الحوار:

كيف تقيم واقع قطاع الإعلام في دول المغرب العربي؟.

دول المغرب العربي لم تستطع إلى الآن تأسيس فضاءات حرية التعبير، ولذلك لا نلمس نموا حقيقا للصحافة ولكل وسائل التعبير الحرة الأخرى، ولم تُطبع هذه المخرجات الصحفية والإعلامية بعد بوصفها صحافة حرة ومستقلة، إذ لا يزال طغيان تحكم السلطة داخل دول المغرب العربي في الإعلام ومختلف المخرجات الصحفية الأخرى، ولا يمكن أن نميز أي بلد مغاربي على بلد آخر لأن التجارب الصحفية والإعلامية سواء في (الجزائر، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وليبيا) لا يزال تهمين عليها السلطة وتفرض وصايتها على ما يسمى بـ «السلطة الرابعة» وهي إشكالية عدم فهم معاني الديمقراطية التشاركية في التنمية الشاملة.

ومهما تعددت التجارب داخل كل دولة من الدول المغاربية فأن صناعة الصحافة لا تتفاوت في نسب نموها وتطورها لأن مكونات هيمنة السلطات على الصحافة تكاد أن تكون هي نفسها أو شبيهة لبعضها البعض في دول المغرب العربي ككل.

> ** لا نلمس نموا حقيقا للصحافة ولكل وسائل التعبير الحرة الأخرى في الدول المغاربية.

ماذا بشأن الإعلام والحريات الأساسية؟.

المحاولات التي خاضها رجال الصحافة والإعلام ومختلف التعابير الحرة منحت فرصة لارتقاء النقاش حول المسائل الوطنية والقطرية بين النخب، وكان لها بعض التأثير في صناعة الرأي العام، لكن

تظل المشكلات الأساسية عائقا فهناك مستوى من التشنج والتعصب والخروج عن المواثيق والنصوص وأخلاقيات المهنة الصحافية، كما تنساق كل فئة إلى رأي سلطاتها تجاه الملفات المختلفة، واعتقد أن النزاع حول الصحراء الغربية يمثل بدقة ووضوح مثال على تورط النخب الإعلامية والصحفية في خلق المزيد من التوترات بين المغرب والجزائر، إضافة إلى ذلك لابد الاهتمام بمدى تأثير هذه المكونات الإعلامية في خطاب الكراهية والعنف، وهنا تكمن مسؤولية النخب الإعلامية والصحفية في إشعال الفتنة بين الشعوب وهو واقع الحال.

** ما آليات تطوير أو إصلاح قطاع الإعلام في الدول المغاربية؟.

أولا رفع السلطات وصايتها على مختلف وسائل التعبير سواء صحافة مكتوبة، أو مرئية، أو مسموعة، أو مختلف المنصات والمواقع الإخبارية الإلكترونية منها، وثانيا اعتبار الصحافة ركن أساسي في تنمية وتطوير البلاد واعتبارها شريكا أساسيا في التنمية الشاملة، كما لابد من إدراك أنه لا يمكن أن تكون هناك ديمقراطية حقيقة بدون صحافة حرة، وعليه فأن مسؤولية دعم هذه الخيارات الإستراتيجية في الحفاظ على حرية التعبير يتطلب مرافقة معنوية ومادية من السلطات.

اما بالنسبة للصحافة نفسها أو الذين يشتغلون في هذا الحقل الهام، فأن المطلوب منهم هو التحلي بأخلاقيات وميثاق الصحافة وحرية الرأي التي دفع الكثير من الصحفيين والمشتغلين في هذا الحقل أرواحهم لأجل مكانة الصحافة في التنمية الشاملة، وأن تتحلى الصحافة بالموضوعية والمهنية، واعتقد بأن كل المواثيق التي صادقت عليها الهيئات الأممية والمنظمات هي من صميم صون حريات التعبير وصون كرامة الإنسان.

إذا تطوير آليات الصحافة في المغرب العربي مسؤولية تقع على طرفين (الحكومات والمشتغلين في هذا الحقل الهام والبارز والذي تقع عليه مختلف انشغالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الثقافية في البلدان المغاربية).

> ** الإعلام والصحافة لا يقومان بدورهما الحقيقي في تمكين الشعوب العربية وحكومتهما من التقارب.

** ما دور الإعلام في تحقيق التقارب بين الدول المغاربية؟.

بالنسبة للتقارب الإعلامي بين الدول المغاربية، اعتقد أن هذا هو ما يمثل الأزمة الحاصلة حاليا بين الدول المغاربية، وخاصة بين المغرب والجزائر كمثال بارز،

وذلك لأن الإعلام فقد الكثير من مهنيته واحترافيته في تناول التوتر الحاصل بين البلدين، أوحتى بين كل البلدان المغاربية، فاليوم كل البلدان المغاربية لا تتقارب ولا تتفاهم ولا تتشارك في موقف واضح تجاه الأزمات التي تعيشها، فمثلا الملف الليبي يعد مثال واضح فلا نلاحظ أي اتفاق حوله بين الدول المغاربية (بين حكوماتها وبين نخبها سواء البحثية والأكاديمية والمعارفية والإعلامية والصحفية منها)، فبتالي اليوم الإعلام والصحافة لا يقومان بدورهما الحقيقي في تمكين الشعوب العربية وحكومتها من التقارب وتعزيز دور الإعلام في صهر الإخوة والتركيز على ما يجمع البلدان المغاربية من عادات وتقاليد ولسان ودين وغيرها من الملحمات التي سجلت في تاريخ النضال والمستعمرات ولا في ما عرفته من خلال التضامن الخلاق المبدع الذي عرفناه في مساندة كل قيادات وشعوب المنطقة المغاربية أثناء كفاحها ضد المستعمر، وبالتالي اليوم نفقد الكثير من أواصر الأخوة وفقدنا الكثير من التفاهمات التي كانت موجودة من قبل وذلك بسبب الصراعات التي تبدو (وهمية) والتي تفتقد إلى روح الحوار وإلى العقل والحكمة في حلحلتها.

> ** الإعلام المغاربي لم يستفد من التجارب الحقيقة والناجحة التي عرفتها الصحافة في الدول المختلفة.

** كيف يلعب الإعلام دورا في حماية الأمن القومي العربي؟.

اعتقد بأن الإعلام المغاربي لم يستفد من التجارب الحقيقة والناجحة التي عرفتها الصحافة على سبيل المثال في اليابان، والصحافة في أوروبا، وتحديدا في ألمانيا، وإنجلترا، وفرنسا، وغيرها من البلدان، وكذلك الصحافة الأمريكية وهي صحافة استقصائية قوية جدا ساهمت في تعزيز أمن الولايات المتحدة والدفاع عنها،

واعتقد أنه في ظل غياب نظرة مشتركة بين الشركاء الحقيقيين في مجال الصحافة والإعلام لا يمكننا اليوم أن نتحدث عن صحافة مغاربية قادرة على أن تكون في مستوى التحديات الأمنية والإقليمية والتحديات الدولية التي يعرفها العالم، نحن ما زلنا كمغاربة بعيدين جدا عن هذا الفهم وبعيدين جدا جدا عن أن نكون في مستوى الحصن المنيع للحفاظ على الأمن والاستقرار بدول المنطقة، فالصحافة المغاربية بعيدة كل البعد في أن تلعب دورا أمنيا في حماية الدول المغاربية.

** ما آفاق التعاون في قطاع الإعلام بين دول المغرب العربي؟.

مما سبق نقول إنه ليس هناك آفاق للتعاون ما بين المؤسسات الإعلامية والصحفية بين الدول المغاربية لأن عندما لا يكون هناك تعاون سياسي وتعاون اقتصادي بين الدول فأنه لا يمكن أن يكون هناك تعاون إعلامي، وهذا تحصيل حاصل، فالإعلام يأتي بعد تحقيق هذه المكتسبات في تعزيز العلاقات السياسية والاقتصادية ما بين الدول المغاربية وهذا لا نلاحظه ولم نلحظه منذ سنوات أو منذ 2011 تقريبا حيث ظهرت انتكاسة حقيقة في العلاقات المغاربية وبالتالي لا يمكنا في ظل الظروف الراهنة أن نراهن على تعاون إعلامي، لكن مازال هناك أصوات قليلة مبحوحة لا تزال ترفع نداءاتها من حين لآخر كمحاولة للملمة هذا الشتات والحد من فرص هذا التشويش الذي يقع بين الشعوب، وهذه الأصوات التي عادة ما تكون بائسة لكنها تبقى بمثابة البصيص الذي نرى منه العالم من زاوية صغيرة جدا مثقوبة، فبتالي اعتقد أن هناك عمل كبير جدا ينتظر النخب المغاربية وينتظر الحكومات المغاربية والقوى السياسية الفاعلة في كل البلاد المغاربية، وينتظر رجالات الأعمال والمال المغاربة للبحث في فرص الارتقاء بنقاش هادف وبحوار بناء يحتكم إلى العقل وإلى روح الجغرافية والتاريخ المشترك بين الشعوب المغاربية.

** لا يمكننا التحدث عن صحافة مغاربية قادرة على أن تكون في مستوى التحديات الأمنية والإقليمية والدولية التي يعرفها العالم.

كاريكاتير

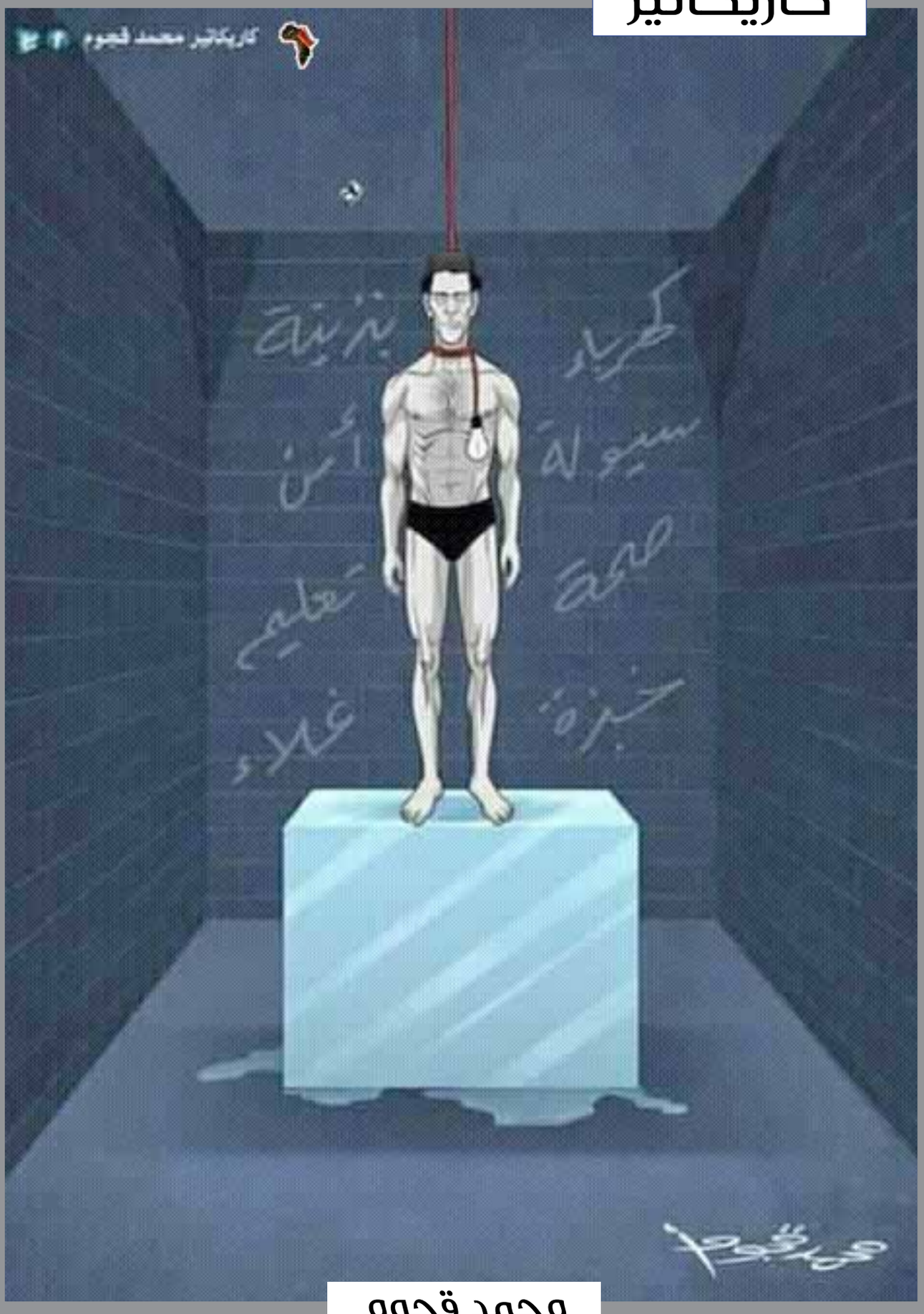

محمد قجوم